الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

م.م. صائب حسن مهدي /جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الأعمال

المستخلص :-
يشهد النمو العالمي حاليا تسجيل انخفاض طفيف , كما بدأت الأسواق المالية إرسال أشارات على حدوث تحول في شروط التمويل التي تواجه البلدان النامية .ومع بدء الإحساس بوقع هذه التطورات ،من المحتمل أن يكون عام 2007 هو عام التكيف بالنسبة للتدفقات الرأسمالية الواردة إلى الدول النامية .
فبعد الانتعاش من حالة الانكماش الحاد التي شهدتها التدفقات الخاصة في عامي 2001-2002 ،صمدت هذه التدفقات أمام عدة حالات من التقلب المالي العالمي واجتازت دورة كاملة من التسيير والتشديد النقدي العالمي لتصل في عام2006 إلى مستوى قياسي قدره 647 بليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 17% عن مستواها في عام 2005 واستقر مجموع التدفقات الرأسمالية بما فيها الإقراض من الدائنين الرسميين عند مستوى 5% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2005-2006 ،وهو مستوى يقل بالكاد عن مستوى 5.25 % الذي بلغه في السنوات 1995-1997 قبل أزمة شرق آسيا .
لقد أصبحت البلدان النامية تسهم بحصة كبيرة من نمو الإنتاج والتجارة العالميين ،وهي حقيقة يدركها المستثمرون الدوليون بجلاء ،وقد نمت اقتصادياتها بأكثر من 7% في عام2006 ويزيد ذلك بأكثر من الضعّف مقارنة بما نسبته 3% في البلدان المرتفعة الدخل . وكان التوسع واضحا بشكل خاص في الصين والهند حيث ازداد الإنتاج بنسبة 10.7% و 9.2% على التوالي . ولكن الأداء القوي كان عريض القاعدة ،إذ شهدت جميع المناطق النامية تحقيق معدل نمو مقداره 5 % على الأقل .وحتى البلدان النامية المستوردة للنفط سجلت نموا قويا بلغ حوالي 5% ،على الرغم من ارتفاع أسعار النفط للعام الثالث على التوالي .

أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات البلدان النامية والنهوض بها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والتجربة الصينية والهندية خير مثال على ذلك .

مشكلة البحث

أن بعض دول العالم لا تزال مترددة في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها على الرغم مما تمتلكه من الطاقات المادية والبشرية المطلوبة لإحداث نقلة نوعية لاقتصادياتها وذلك لاعتقادها بان الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية سوف يؤدي إلى المساس باستقلالها الاقتصادي والسياسي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى توضيح الجانب الايجابي للاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات الدول المختلفة .

فرضية البحث

إن الانغلاق والعزلة الاقتصادية والسياسية عن العالم لم تعد سياسة مقبولة في عالم اليوم وانه يجب أن تتبع الدول المختلفة السياسات الواضحة والشفافة في التعامل فيما بينها للوصل إلى عالم أكثر استقرارا اقتصاديا واجتماعيا .

المقدمة

لقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية ولا تزال في تطوير البنية الاقتصادية في دول العالم المختلفة وخصوصا في الدول النامية .
وقد أدى اعتماد الدول النامية على بعضها البعض وإقامتها للتكتلات الاقتصادية إلى زيادة قدرتها الاقتصادية والتنافسية في الاقتصاد العالمي وبرزت وبشكل واضح قوى اقتصادية من الدول النامية استطاعت أن تثبت وجودها الاقتصادي والسياسي في العالم وفي مقدمتها الصين والهند.
لقد نمت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية وتوسعت بشكل كبير وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ,وقد أسهمت في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عانت منها الدول التي خرجت باقتصاديات منهارة بل وحتى مدمرة من الحرب وما تلاها من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية .

وسنحاول من خلال هذا البحث دراسة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره في الاقتصاد العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.

أولا :- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :-

يقدر الخبراء الاقتصاديون إن أكثر من 45% من تزايد نمو دخل الأفراد في الدول المتقدمة يعود في الأساس إلى الاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة في التصنيع ومن ثم فان الاستثمار في قطاع البحث والتطوير التقني قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية بالمقارنة مع الاستثمارات في الجوانب الأخرى[١] .
ويواجه الاقتصاد الدولي حاليا ،عقب عدة سنوات من النمو القوي بعض التحديات الخطيرة التي قد تؤثر على الحفاظ على معدلات النمو المحققة ،إذ يتهدد قدرته في هذا الصدد عدة عوامل منها :انتهاء فقاعة سوق الإسكان بالولايات المتحدة الأمريكية ،وأزمة الائتمان الناتجة عن هذا التطور ،وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى ،وتواصل عوامل الخلل في الاقتصاد الدولي وارتفاع أسعار النفط[٢]. والجدول (1) يوضح معدلات النمو الحقيقي في العالم للمدة (2001-2006) .

جدول (1) معدلات النمو الحقيقي في العالم للمدة (2001-2006) .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006

[١] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٣ ،ص ٩٩ .
[٢] ـ تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وأفاق ٢٠٠٨ ،الأمم المتحدة ،نيويورك ,٢٠٠٨،ص ١.

.

العالم	2.5	3.1	4	5.3	4.9	5.4
الدول المتقدمة	1.2	1.6	1.9	3.3	2.5	3.1
الولايات المتحدة	0.8	1.6	2.5	3.9	3.3	3.3
منطقة اليورو	1.9	0.9	0.8	2	1.4	2.6
المملكة المتحدة	2.4	2.1	2.7	3.3	1.9	2.7
اليابان	0.2	0.3	1.4	2.7	1.9	2.2
كندا	1.8	2.9	1.8	3.3	2.9	2.7
الدول المتقدمة الأخرى[1]*	1.7	3.3	2.4	4.1	3.2	3.7
الدول الآسيوية حديثة التصنيع*	1.2	5.4	2.5	5.8	4.7	5.3
استراليا	2.1	4.1	3.1	3.7	2.8	2.7
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى *	4.3	5	6.7	7.7	7.5	7.9
أفريقيا	4.4	3.7	4.7	5.8	5.6	5.4
وسط وشرق أوربا *	0.2	4.5	4.8	6.6	5.5	6
رابطة الدول المستقلة *	6.3	5.3	7.9	8.4	6.6	7.7
الدول النامية الآسيوية	6.1	7	8.4	8.7	9.2	9.4
الصين	8.1	9.1	10	10.1	10.4	10.7
الهند	4.1	4.3	7.3	7.8	9.2	9.2
الشرق الأوسط	3	3.9	6.5	5.6	5.3	5.7
نصف الكرة الغربي*	0.5	0.3	2.4	6	4.7	5.5
البرازيل	1.3	2.7	1.1	5.8	2.9	3.7
المكسيك	-	0.8	1.4	4.2	2.8	4.8

المصدر :ـــ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،٢٠٠٧.الملحق الإحصائي .

وقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ،لاسيما خلال العقدين الماضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة

[1] :- تضم الدول المتقدمة الأخرى كلا من ١-استراليا ٢- قبرص ٣- الدنمارك ٤- ايرلندا ٥- نيوزلندا ٦- النرويج ٧-السويد ٨- سويسرا .

[2] : الدول الآسيوية حديثة التصنيع هي ١- هونج كونج ٢-كوريا الجنوبية ٣- سنغافورة ٤- تايوان

[3] : تضم الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى ما يلي : ١-أفريقيا ٢-رابطة الدول المستقلة ٣-الدول النامية الآسيوية ٤-دول الشرق الأوسط ٥-دول نصف الكرة الغربي .

[4] :تضم دول وسط وشرق أوربا كل من ١-ألبانيا ٢-بلغاريا ٣-كرواتيا ٤-التشيك ٥- استونيا ٦-المجر ٧-لاتفيا ٨-لتوانيا ٩-مقدونيا ١٠-مالطا ١١-بولندا ١٢-رومانيا ١٣-سلوفاكيا ١٤-سلوفينيا ١٥-تركيا .

[5] :تضم مجموعة نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية : ١-الأرجنتين ٢-انتيجوا وبربودا ٣-جزر البهاما ٤-بليز ٥- بربادوس ٦-بوليفيا ٧-البرازيل ٨-شيلي ٩- كولومبيا ١٠-كوستاريكا ١١- جمهورية الدومينكان ١٢-دومينيكا ١٣- الإكوادور ١٤-السلفادور ١٥-غويانا ١٦-غرينادا ١٧-غواتيمالا ١٨-هايتي ١٩-هندوراس ٢٠-جامايكا ٢١-المكسيك ٢٢-نيكاراكوا ٢٣-بنما ٢٤-باراغواي ٢٥- بيرو ٢٦-سورينام ٢٧-اورغواي ٢٨-فنزويلا ٢٩-ترينداد وتوباجو .

وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق راس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية راس المال في الدول المضيفة له.ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة،زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسية استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة .

ويعرف الاستثمار المباشر على انه " استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر[١] . وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ،ودرجة هامة من النفوذ على إدارة المؤسسة . ويشمل الاستثمار المباشر التعامل الأولي بين الكيانين وكل المعاملات المالية الأخرى اللاحقة بينهما وبين المؤسسات المنتسبة،شركات وغير شركات[٢] .
ويمكن إن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة ، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشاة قائمة أو من خلال عمليات الدمج والتملك .

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم إحدى مؤسسات الأعمال ،على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة [٣] .
ومن هذين التعريفين يتضح إن الاستثمار الأجنبي هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية ،ويعني ضمنا إن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده ألام .ويعد الاستثمار الأجنبي من التحويلات المالية التي لا تمثل عبئا للمديونية [٤] .

ويرى الاقتصاديون إن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية ،ويقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل "فجوة الاستثمار" وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي ،وتعد هذه الفجوة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية .ولذا كان اتجاه صانعي القرار السياسي إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار ،ويعرف مناخ الاستثمار على انه" مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها "[٥] .

---

[١] - د . هناء عبد الغفار ،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا)" ، بيت الحكمة ،بغداد،الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢،ص-١٤.

[٢]. الأمم المتحدة ،دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد ٨٦ ،٢٠٠٢ ، ص ١٥.
[٣] - حسان خضر ،"الاستثمار الأجنبي المباشر "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،٢٠٠٤،ص-٣.
[٤] _د. هناء عبد الغفار ،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا)"،مصدر سابق ،ص - ١٤.
[٥] . د.طارق احمد نوير ، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ،جمهورية مصر العربية ،مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية ،٢٠٠٤ .

يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي ،بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة ،وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية .والتي تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم ،وسعر صرف مستقر وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة
وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات [١].

ومازالت البلدان المختلفة تعتمد قوانين ولوائح جديدة بقصد جعل بيئتها الاستثمارية أكثر مواتاة للمستثمرين ،فمن بين 271 تغييرا من هذا القبيل تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر اخذ بها في عام 2004 ،ينطوي 235 تغييرا على اتخاذ خطوات لفتح مجالات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوازي مع اتخاذ أجرأت ترويجية جديدة ،والجدول (٢) يوضح ذلك :-

جدول (2) التغييرات الوطنية في اللوائح للمدة من 1994 - 2004

البند	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد البلدان التي أخذت بتغيرات في نضمها المتعلقة بالاستثمار	49	64	65	76	60	63	69	71	70	82	101
عدد التغييرات في اللوائح منها:	110	112	114	151	145	140	150	208	248	244	271

[١] : د ـ .علي عبد القادر علي ، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،٢٠٠٤، ص ٥ .

تغييرات أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر1	108	106	98	135	136	135	147	194	236	220	235
تغييرات اقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر 2	2	6	16	16	9	9	3	14	12	24	36

1-تشمل التغييرات التحريرية أو التغييرات الهادفة إلى تعزيز عمل السوق فضلا عن زيادة الحوافز .
2- تشمل التغييرات الهادفة إلى زيادة الرقابة فضلا عن خفض الحوافز .

المصدر :- الاونكتاد،تقرير الاستثمار الأجنبي 2005 .ص 15 .

وللاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتباينة ويتأتى تباينها من حيث النوع والأهمية النسبية بسبب مجموعة من الاعتبارات ،يتصل قسم منها بالجهة المستثمرة ،والقسم الأخر بسياسات البلد المضيف وطبيعة اقتصاده .

ولهذا فان اختيار المستثمر الأجنبي في هذا المجال تتحكم فيه عوامل متعددة خارجة عن إرادته .ومن الشائع تقسيم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بين أنشطة ترتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف،وأنشطة أخرى لا تحتوي على عنصر الملكية [1]:-

النوع الأول :- ويمنح هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر نفوذا مباشرا لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو بنصيب يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم الأنواع التالية :-
١-تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من قبل المستثمر الأجنبي لوحده وتكون أما مملوكة له بالكامل ،أو بالمشاركة المتساوية مع الشركاء المحليين من البلد المضيف أو المشاركة غير المتساوية أي مشاريع مشتركة .
٢-شراء المستثمر الأجنبي لمشروع وطني قائم بالامتلاك الكامل أو بحصة من أسهمه وسنداته .
٣-تكوين شركات(منتسبة أو تابعة أو مساهمة أو فرع) تابعة للشركات عابرة القوميات المقر لتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف .
٤- الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجميع .

النوع الثاني :- ويتضمن أشكالا من الاستثمار الأجنبي غير المرتبطة بعنصر الملكية والتي تتميز بأنها لا تخلق التزاما طويل الأجل خارج البلد ألام للشركات عابرة القوميات ،وان كانت تفرض درجة أو أخرى من

[1]

الاهتمامات" الرقابية " والمتعلقة بتحصيل عائد،أو مراعاة حقوق هذه الشركات في البلد المضيف .

وعموما فان المستثمر الأجنبي يحصل أيضا على صوت فعال في إدارة مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدوات غير اكتساب حصة رأس المال أو أسهم ،وهذه الأشكال هي :- ١-التعاقد من الباطن ٢-ترتيبات تسليم المفتاح ٣- عقود الإدارة ٤ - عقود تسليم المنتجات باليد ٥- عقود تسليم السوق ٦- عقود المشاركة في الإنتاج ٧- حقوق الامتياز ٨- عقود الترخيص ٩ - عقود التسويق .

١- د. هناء عبد الغفار ،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا)"،مصدر سابق ،ص – ١٦.

يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج ،وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول.

وتجدر الإشارة إلى ظاهرة تزايد أنشطة الشركات عابرة القوميات غير المرتبطة بالملكية ،ولاسيما منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي لما تمنحه إياها من سيطرة وقدرة في الحصول على الأرباح وتقاسم مخاطر الاستثمار ولاسيما في البلدان النامية ذات الأوضاع السياسية والاقتصادية الغير مستقرة .

لقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية وساهمت في دفع عجلة التقدم والتنمية فيها بشكل كبير الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات من السلع والخدمات للدول النامية كمجموعة من (66.4%) في عام 2005 إلى (71.4%) في عام 2006[١] ،ولكن ذلك لا يكون بدون تكلفة كما قد يتصور البعض ،فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم ،كما إن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية مما يعني إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار .وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الأخر بشان نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين . وقد أثبتت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له ومن تلك المنافع[١] :

- ❖ توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية .
- ❖ الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية .

---

[١] : التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي ،٢٠٠٧،ص ١١ .

- ❖ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات .
- ❖ توفير فرص عمل جديدة ،فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة وان كان ذلك يتوقف على ما تضعه تل[1]ك الدول من ضوابط وشروط.

١-حسان خضر ,"الاستثمار الأجنبي المباشر" , المعهد العربي للتخطيط,مصدر سابق ,ص ١١.

- ❖ تذكية المنافسة بين الشركات المحلية ،وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات .
- ❖ المساعدة في فتح سواق جديدة للتصدير ،لاسيما إن الشركات متعددة الجنسية لها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.
- ❖ الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات .

لقد أدت عمليات التحرير الاقتصادي المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال .
وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق المال والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة ،وقد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة ،واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات ١ .

وتختلف استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الاستراتيجية ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي ٢ :-

- ❖ استراتيجية النفاذ إلى الموارد الطبيعية .
- ❖ الاستراتيجية الأفقية (استراتيجية السوق).
- ❖ الاستراتيجية العمودية (استراتيجية تخفيض التكاليف).

هذا وعلى الرغم من السعي الحثيث للدول المختلفة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها إلا انه توجد العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للاستثمارات الأجنبية والتي منها العوامل التالية في أدناه3:-

- ❖ عدم استقرار الاقتصاد الكلي :- يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة ، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر الفائدة وسعر الصرف و وضوح و استقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

١

١-المصدر السابق ,ص ١٤ .
٢-الاستاذ ناجي حسين ,"تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ,مجلة الجندول ,السنة الثالثة ,العدد ٢٤ ,٢٠٠٥.
٣-طارق احمد نوير ,تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار " ,جمهورية مصر العربية ,مصدر سابق ,ص ٥.

- ❖ تقييد حركة رؤوس الأموال :ـ حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وإرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.
- ❖ صعوبة الحصول على الائتمان :ـ تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان قرارات الخاص والذي قد يتطلب سواء في التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية .
- ❖ انخفاض كفاءة البنية الأساسية :ـ حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار .
- ❖ عدم وضوح الهيكل الضريبي :ـ مما يؤدى إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له ،بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات .
- ❖ انخفاض كفاءة العمالة :ـ حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة احد أهم معوقات الاستثمار ،وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقرا والتي تفتقر إلى مستويات التعليم اللازمة والملائمة والتي تمكنها من جذب الاستثمار إليها على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها .
- ❖ عدم الانفتاح الاقتصادي بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخولات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار ،وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية ،وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية إمام منتجات تلك الدول .
- ❖ تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح إمام المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك التي تنضم المنافسة وتمنع الاحتكار .
- ❖ تعقد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يعاني منه المستثمر والذي يؤدي إلى زيادة التكاليف .
- ❖ عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في عدد من الدول وخاصة النامية.
- ❖ عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار خاصة في الدول النامية مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها .

ثانيا : ـ الشركات المتعددة القوميات ودورها في قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي .

أبرزت ألازمة المالية خلال الربع الثالث من عام 2007 مرة أخرى تزايد المخاطر التي يواجهها الاقتصاد الدولي ،فالأزمة لم تكشف فقط عن غياب الرقابة الكافية وآليات تنظيم عمل أسواق رأس المال المحلية،وإنما كشفت عن المخاطر المتزايدة للعدوى في إطار سوق دولية تتزايد درجة تكاملها في الوقت الذي أصبحت فيه تلك الأسواق اقل شفافية .إضافة إلى ذلك فان ألازمة المالية

ألقت الضوء مرة أخرى على مشكلة أوجه الخلل القائمة في الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي .1

ويعد الإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية أو عابرة القوميات (الجنسيات) الممول عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أحدى الظواهر الرئيسة في النشاط الاقتصادي العالمي ،ويتضمن قدرا كبيرا من الانفتاح والتكامل بين الاقتصاديات مما انشأ اعتمادا متبادلا فيما بينها له أثاره العميقة على تقدم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء٢ . وتعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تمتلك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا{ إنتاج،تسويق،خدمات وغيرها} ،خارج حدود الدولة ألآم٣.

ولا تزال تهمين على عالم الشركات المتعددة القوميات شركات الثلاثي (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) التي هي موطن (85) شركة من الشركات المتعددة البالغة(100) شركة رائدة في العام 2004 ,وهناك خمسة بلدان (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) هي موطن (73) من الشركات (100) الرائدة ،في حين إن (53) منها هي من الاتحاد الأوربي ،وهذه الشركات تحصل على الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية ،ويتصدر قائمة الشركات عبر الوطنية غير المالية المئة الرائدة في العالم شركات (جنرال إليكتريك وفودافون وفورد) التي يبلغ نصيبها معا قرابة 19% من مجموع أصول هذه الشركات المئة ،وتهمين صناعة السيارات على هذه القائمة ،تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية ثم الاتصالات .

والجدول (٣) يوضح اكبر الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي لعام 2004 ،ومنه نلاحظ إن شركة جنرال إليكتريك والتي مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية قد جاءت في المقدمة وتبعتها شركة فودافون ثم جاءت بعد هما شركة فورد لصناعة السيارات في المرتبة الثالثة .

١:تقرير الوضع الاقتصادي العالمي واافاق ٢٠٠٨,الأمم المتحدة ,نيويورك ,٢٠٠٨ ,ص ٣.
٢- د. هناء عبد الغفار ،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا)"،مصدر سابق ،ص –١٣٥.
٣- حسان خضر ,"الاستثمار الأجنبي المباشر" , المعهد العربي للتخطيط,مصدر سابق ,ص ١٢.

جدول (3) اكبر 25 شركة عبر وطنية غير مالية في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية لعام 2004 .

التسلسل	الشركة	بلد الموطن	الصناعة
1	General Electric	الولايات المتحدة	الأجهزة الكهربائية و الالكترونية
2	Vodafone Group plc	المملكة المتحدة	الاتصالات
3	Ford Motors	الولايات المتحدة	السيارات
4	General Motors	الولايات المتحدة	السيارات
5	British Petroleum	المملكة المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
6	Exxon Mobil	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
7	Royal Dutch \ shell Group	المملكة المتحدة /هولندا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
8	Toyota Motors	اليابان	السيارات
9	Total	فرنسا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه
10	France telecom	فرنسا	الاتصالات
11	Volkswagen	ألمانيا	السيارات
13	Deutsch telecom	ألمانيا	الاتصالات
14	RWE Group AG	ألمانيا	الكهرباء والمياه والغاز
15	Suez	فرنسا	الكهرباء والمياه والغاز
16	E.on	ألمانيا	الكهرباء والمياه والغاز
17	Hutchison Whampoa	هونغ كونغ /الصين	متنوعة
18	Siemens AG	ألمانيا	الأجهزة الكهربائية و الالكترونية
19	Nestle SA	سو سيرا	مأكولات ومشروبات
20	Electricte de France	فرنسا	الكهرباء والمياه والغاز
21	Honda Motor CO.LTD	اليابان	السيارات
22	Vivendi Universal	فرنسا	متنوعة
23	Chevron Texaco	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره

			وتوزيعه
24	BMW AG	ألمانيا	السيارات
25	Daimler Chrysler	الولايات المتحدة/ ألمانيا	السيارات

المصدر :- الاونكتاد،تقرير الاستثمار الأجنبي 2005 .ص 10

إلا إن ذلك لم يمنع من وجود حضور متنامي لشركات (خاصة أو مملوكة للدولة) للاقتصادات النامية والانتقالية ،فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر منها (133) مليار دولار في عام 2005 أي نحو 17% من التدفقات الصادرة في العالم ،وقد يكون ظهور هذه المصادر الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر ذا أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المضيفة ذات الدخل المنخفض .

فقد أصبحت الشركات المتعددة من الاقتصاديات النامية والانتقالية مستثمرة مهمة في العديد من البلدان الأقل نموا,وتبين تقديرات الاونكتاد إن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قد توسع بسرعة كبيرة خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة ،فقد ارتفع مجموع التدفقات الصادرة من الاقتصاديات النامية والانتقالية (باستثناء المراكز المالية الخارجية) من نحو 4 مليار دولار في عام1985 إلى61 مليار دولار في عام 2004 ,توجه معظمها إلى الاقتصاديات النامية والانتقالية الأخرى .والجدول (٤) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومناطقه المختلفة وللفترة من 2004-2006 .

جدول(4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،بحسب المنطقة وبلدان مختارة ، وللفترة من 2004-2006 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

الدول	التدفقات إلى الداخل			نسبة التغير	الحصة
	2004	٢٠٠٥	٢٠٠٦ للعالم		
	%	عام 2006	عام ٢٠٠٦	%	
العالم	742.1	945.8	1,305.9	38.1	100
الدول المتقدمة	418.9	590.3	857.5	45.3	65.7
الاتحاد الأوربي	204.2	486.4	531	9.2	40.7
المملكة المتحدة	50	193.7	139.5	- 28	10.7
الولايات المتحدة	135.8	101	175.4	73.6	13.4
جنوب شرق أوربا و رابطة الدول المستقلة	40.3	41.2	69.3	68.3	5.3
روسيا الاتحادية	15.4	12.8	28.7	125.1	2.2
رومانيا	6.5	6.5	11.4	75.8	0.9
الدول النامية	283	314.3	379.1	20.6	29
أفريقيا	11	15.2	12	-21	0.9
نيجيريا	2.1	3.4	5.4	60	0.4
غينيا الاستوائية	1.7	1.9	1.7	-11.6	0.1
آسيا و اوقيانوسيا	153	177.7	220.9	24.3	16.7
الصين	60.6	72.4	69.5	-4.1	5.3

هونغ كونغ	34	33.6	42.9	27.6	3.3
سنغافورة	19.8	15	24.2	61.3	1.9
تركيا	2.9	9.8	20.1	105.2	1.5
الهند	5.8	6.7	16.9	152.9	1.3
تايلاند	5.9	9	9.8	8.9	0.7
أمريكا اللاتينية	94.3	75.5	83.8	10.9	6.4
البرازيل	18.1	15.1	18.8	24.7	1.4
المكسيك	22.4	19.7	19	-3.5	1.5
تشيلي	7.2	7	8	14.3	0.8
الدول العربية	24.7	45.8	62.4	36.2	4.8
السعودية	1.9	12.1	18.3	51.2	1.4
مصر	2.2	5.4	10	86.8	0.8
الإمارات	10	10.9	8.4	-23.1	0.6
السودان	1.5	2.3	3.5	53.6	0.3
تونس	0.6	0.8	3.3	323.5	0.3
الأردن	0.7	1.5	3.1	103.7	0.2
البحرين	0.9	1	2.9	177.9	0.2
المغرب	1.1	2.9	2.9	0	0.2
لبنان	2	2.8	2.8	0	0.2
الجزائر	0.9	1.1	1.8	66	0.1
قطر	1.2	1.2	1.8	55	0.1
ليبيا	0.4	1	1.7	67.1	0.1

المصدر :ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي ،٢٠٠٧.الملحق الإحصائي .

ومن الجدول نلاحظ إن مجموعة دول آسيا وأقيانوسيا قد احتلت المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب ألاستثمار الأجنبي المباشر ،حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة نحو220.9 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 177.7 مليار دولار في عام 2005 ،أي بزيادة نسبتها24.3%. ولازالت الصين وهونغ كونغ وسنغافورة وتركيا وتايلاند تشكل أكثر الدول استقطابا في هذه المجموعة للاستثمار الأجنبي المباشر .

وتأتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الثانية حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو 83.8 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 75.5 مليار دولار في عام 2005 ،أي بزيادة مقدارها10.9 % .وتعتبر البرازيل والمكسيك وتشيلي أكثر الدول استقطابا في هذه المجموعة للاستثمار الأجنبي المباشر .

ويلي ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت استثمارات أجنبية بمقدار 62.4 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 45.8 مليار دولار في عام 2005 ،أي بزيادة مقدارها36.2%غير إن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقي عند مستوى 4.8%.أما القارة الأفريقية فقد شهدت تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر إليها، إذ بلغ مجموع ما تلقته في عام 2006 نحو 12 مليار دولار وبما يشكل نسبة انخفاض بنحو 21 % عن مستوى عام 2005 .ولقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية في دولتين وهما نيجيريا وغينيا الاستوائية وبالنسبة للاقتصادات السوق الناشئة فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة نحو 69.3 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 41.2 مليار دولار في عام 2005 ،أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها 68.3 % .

لقد حافظ النمو الاقتصادي لدى الدول النامية على قوته خلال عام 2007 حول معدل (6.7%) ،وتسارعت معدلات النمو لدى الدول المارة بمرحلة تحول لتبلغ معدل 8% نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية والمعدلات القوية للطلب المحلي . وقد تأثرت اغلب الاقتصاديات النامية والمارة بمرحلة تحول بتداعيات ألازمة المالية الدولية ،وبصفة خاصة من خلال التذبذب الحاد في أسواق الأسهم المحلية ،والزيادة الواضحة في فروق أسعار الفائدة على ديونها الخارجية ،إلا أنه لا يبدو لأي من التطورين تأثير بعيد المدى .ترجع القوة النسبية لتلك الاقتصاديات جزئيا
إلى تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي وإلى التراكم في احتياطي النقد الأجنبي بالإضافة إلى معدلات النمو المحققة على مدى عدة سنوات ١.

وهناك العديد من الأنماط لشركات متعددة الجنسيات،مثل النمط المركزي الذي يصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها وحيدة الجنسية أي وطنية في الأساس ولكنها تملك فروعا في دول أخرى ،ويتم رسم سياساتها واتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي أي في الدولة الأم .وهناك النمط اللامركزي والذي يتصف بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في جميع فروع الشركة في الخارج. وفي هذا النمط يمكن تتعدد الجنسيات المالكة للشركة .أما النمط الجغرافي فيتميز بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم ،حيث تتصف الشركات بكبر الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية ٢.

ومن حيث المبدأ ،هناك أربعة دوافع رئيسية تؤثر في قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات المتعددة ،وهي البحث عن الأسواق ،والبحث عن الكفاءة والبحث
عن الموارد (وكلها استراتجيات لاستغلال الأصول) والبحث عن الأصول المستحدثة (وهى إستراتجية لزيادة الأصول) ٣.

وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي قامت بها الاونكتاد والمنظمات الشريكة عن شركات الاستثمار في الخارج من البلدان النامية إن الدافع الأهم من هذه الدوافع بالنسبة للشركات عبر الوطنية من البلدان النامية هو الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق الذي يفضي إلى استثمار أجنبي مباشر داخل المنطقة وداخل البلدان النامية . ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة ثاني أهم الدوافع ،وتقوم به بالدرجة الأولى شركات عبر وطنية من البلدان النامية الأكثر تقدما نسبيا (وهي من ثم بلدان ترتفع فيها تكاليف اليد العاملة) ،ويميل هذا النوع من الاستثمار إلى التركز في بضع صناعات (مثل الصناعة الكهربائية والإلكترونية وصناعة الملبوسات والمنسوجات) .ويستهدف معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستند إلى هذا الدافع البلدان النامية .

١-:تقرير الوضع الاقتصادي العالمي واافاق ٢٠٠٨,الأمم المتحدة ,نيويورك ,٢٠٠٨ ,ص ٢,

٢-- حسان خضر ,"الاستثمار الأجنبي المباشر" , المعهد العربي للتخطيط,مصدر سابق ,ص ١٣,

٣-الاونكتاد , تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦.

ويكون هذا الاستثمار في الصناعة الكهربائية والالكترونية شديد التركيز إقليميا ،بينما الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة الملبوسات منتشرا جغرافيا على نطاق أوسع .

وبوجه عام فان دافع البحث عن الأسواق ودافع البحث عن الأصول المنشاة

المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر هما اقل أهمية نسبيا للشركات عبر الوطنية من البلدان النامية .وليس من غير المتوقع أن يكون معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد موجودا في البلدان النامية وان يكون قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأصول المنشاة موجودا في البلدان المتقدمة.

لقد حدث تحولان مهمان جدا في ديناميكيات النمو في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وخصوصا بعد عام 2000 * : -

الأول :ـ إن النمو في النشاط العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية قد هيمنت عليه الاقتصاديات الصاعدة والنامية إذ أسهمت الصين بما يقارب ربع النمو العالمي ،بينما أسهمت كل من الصين والهند وروسيا بما يقرب من النصف ،وأسهمت كل الاقتصاديات الصاعدة والنامية بما يقرب من ثلثي النمو العالمي ،وذلك مقارنة بما يقرب من النصف في سبعينيات القرن العشرين .

ويتسم النمو في هذه الاقتصاديات بأنه أكثر كثافة من حيث الموارد الطبيعية وهو ما يرجع إلى أنماط تلك الاقتصاديات في الإنتاج والاستهلاك .

الثاني :ـ النمو المستمر في أهمية الاقتصاديات الصاعدة والنامية في التجارة الدولية ،فهذه الاقتصاديات تسهم الآن بما يقارب ثلث التجارة العالمية وأكثر من نصف مجموع الزيادة في أحجام الواردات منذ عام 2000 .

وفضلا عن ذلك فقد شهد نمط التجارة تغيرا إذ إن ما يقرب من نصف صادرات هذه البلدان يوجه إلى البلدان الصاعدة والنامية الأخرى ،حيث ابرز عنصر يسهم في ذلك هو الزيادة المستمرة في التجارة البينية وخصوصا بين دول قارة آسيا.

---

* تقرير الوضع الاقتصادي العالمي واافاق ٢٠٠٨,الأمم المتحدة ,نيويورك ,٢٠٠٨ ,ص ٢٤.

هذا وتوجد أربعة أنواع رئيسية من عوامل الدفع والجذب تساعد في تفسير اندفاع الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية نحو تدويل عملياتها وهي ١:-

أولا :ـ تبدو العوامل المرتبطة بالسوق عوامل قوية تدفع الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية إلى خارج أوطانها أو تجذبها نحو البلدان المضيفة ،ففي حالة الشركات الهندية العبر الوطنية فان الحاجة إلى إيجاد زبائن لترويج المنتجات المتخصصة (مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات) والافتقار إلى الروابط الدولية هما الدافعان الرئيسيان لعملية التدويل ،أما الشركات عبر الوطنية الصينية فهي منشغلة للغاية شأنها شأن نظيراتها من أميركا اللاتينية بمسالة تجاوز الحواجز التجارية كما إن الإفراط في الاعتماد على سوق بلد الموطن يشكل أيضا قضية هامة بالنسبة للشركات عبر الوطنية من البلدان النامية .

ثانيا :ـ يشكل ارتفاع تكاليف الإنتاج في اقتصاد الموطن (وبالأخص تكاليف اليد العاملة) شاغلا من الشواغل الهامة للشركات عبر الوطنية من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا مثل جمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا ،وكذلك موريشيوس (التي لديها صناعات قائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وموجهة للتصدير ،كصناعة الملبوسات) .وكانت ألازمات أو القيود في اقتصاد الموطن حيث تؤدي إلى ضغوط تضخمية مثلا دوافع هامة في بلدان كتركيا وشيلي خلال فترة التسعينيات .

ولكن المثير للاهتمام أن التكاليف ليست بهذه الأهمية بالنسبة للصين والهند وهما مصدران متناميان للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من العالم النامي ،ومن الواضح أن ذلك يعود إلى كلا البلدين كبيران جدا ولديهما احتياطي كبير من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة على حد سواء .

ثالثا :ـ إن الضغوط التنافسية الواقعة على شركات البلدان النامية تدفع هذه الشركات إلى التوسع نحو الخارج .وتشمل هذه الضغوط المنافسة من قبل المنتجين بتكاليف منخفضة ،وبالأخص من أصحاب الصناعات الفعالة في شرق وجنوب شرق آسيا .والشركات عبر الوطنية الهندية محصنة نسبيا من هذه الضغوط في الوقت الحاضر ربما بسبب المستوى الأعلى لتخصصها في الخدمات وتوافر اليد العاملة الرخيصة بكثرة فبالنسبة لها تشكل المنافسة من الشركات الأجنبية والمحلية التي يوجد مقرها في اقتصاد الموطن حافزا اكبر لتدويل العمليات .وبالمثل ينظر على نطاق واسع إلى المنافسة من قبل الشركات عبر الوطنية الأجنبية في اقتصاد الصين المحلي على إنها عامل دفع كبير يكمن وراء التوسع السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حققته الشركات عبر الوطنية الصينية .

رابعا:ـ تؤثر السياسات الحكومية في بلدان الموطن والبلدان المضيفة في القرارات الخاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج .

فالشركات عبر الوطنية الصينية تعتبر سياسات بلدها عامل دفع كبير في تدويل عملياتها ،ومن جهة أخرى فان ما دفع الشركات الهندية إلى تدويل عملياتها هو وجود نظم وحوافز داعمة لدى الحكومات المضيفة ،فضلا عن سياسات مواتية في مجالي المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتشير الشركات عبر الوطنية من جنب أفريقيا وغيرها من الشركات إلى الإدارة الشفافة ،والاستثمار في البنية الأساسية ،وقوة العمل ،ورسوخ حقوق الملكية ،ونظم أسعار الصرف التي تطبق ضمن حدود دنيا ،باعتبارها عوامل جذب هامة .

والاهم من ذلك إن سياسات التحرير في الاقتصاديات المضيفة تخلق فرصا استثمارية عديدة كما هو الحال في عمليات الخصخصة للمؤسسات الحكومية .

وتعد الشركات عابرة القوميات قناة مهمة لظهور التبعية التكنولوجية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات كثيفة رأس المال والتكنلوجيا في البلدان النامية عبر احتوائها وتحديد نوعية التصنيع فيها ولاسيما مع استمرار هذه البلدان في تبني إستراتيجيات التصنيع المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والشركات عابرة القوميات ،وتسارع المنافسة عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة تقادم المنتجات ووسائل الإنتاج في البلدان المتقدمة .

فقد أدت الثورة التكنولوجية (ثورة الاتصالات والنقل والكومبيوتر) إلى الفصل بين مراحل العملية الإنتاجية ،لذا توزع الشركات عابرة القوميات هذه العمليات جغرافيا على أساس مميزات الموقع ،أي هناك (لامركزية في الإنتاج) على أساس جغرافي و (مركزية) لبعض الوظائف المتعلقة بالتمويل والتجديد التكنولوجي وهذه تتركز في المركز المقر للشركات عابرة القوميات .

١ـ الاونكتاد , تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦. ص ٣٢ـ٣٣.

وتضطلع الشركات التابعة الأجنبية بادوار هامة في كثير من أنشطة البحث والتطوير بالبلدان المضيفة ،وهو ما يعكس زيادة تدويل البحث والتطوير ،فبين عامي 1995 و2002 ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير من جانب الشركات التابعة الأجنبية على نطاق العالم من مبلغ 30 مليار دولار أمريكي إلى 67 مليار دولار أمريكي .

الاستنتاجات

١- على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدول المختلفة إلا إن العديد من دول العالم لا تزال تعرقل بقصد أو من غير قصد دخول الاستثمارات الأجنبية إليها.
٢- الدول النامية تمتلك ثروات هائلة ولا لكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية والتخطيط الاقتصادي البعيد المدى اللازمين لإحداث النمو الاقتصادي المطلوب .
٣- لا تزال حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية اقل من المستوى المطلوب .

التوصيات

- على الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها،وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.
- التوسع في عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية و مع الدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة .
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة .
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة ،وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية .
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب ،وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد القومي .

التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية .

الخاتمة

لاحظنا من خلال البحث الدور الكبير الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على اقتصاديات الدول المختلفة حول العالم من خلال سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على مجرى العملية الإنتاجية لأهم السلع والمنتجات وخصوصا السلع الغذائية والالكترونية وصناعات السيارات ،ويمكن القول بان الشركات المتعددة تسيطر على جميع مفاصل الاقتصاد العالمي ولها القول الفصل في هذا المجال .

وعليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة للاستفادة وبقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر وتستخدمها لغرض النهوض باقتصاديتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية والاقتصادية ولا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة والواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطا كثيرة في هذا المجال .

المصادر

١- د . هناء عبد الغفار ،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا)" ، بيت الحكمة ،بغداد،الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.
٢- د.طارق احمد نوير ، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ،جمهورية مصر العربية ،مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية ،٢٠٠٤ .

٣ - د - .علي عبد القادر علي ، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،٢٠٠٤.
٤- حسان خضر ،"الاستثمار الأجنبي المباشر "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،٢٠٠٤.
٥- الأستاذ ناجي حسين ، "تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة الجندول ،السنة الثالثة ،العدد ٢٤ ،٢٠٠٥ .
٦- تقرير أفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ،٢٠٠٨.
٧- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥ .
٨- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦ .
٩- تقرير الوضع الاقتصادي العالمي وأفاق ٢٠٠٨ ،الأمم المتحدة ،نيويورك ,٢٠٠٨
١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي ،٢٠٠٧,
١١- الأمم المتحدة ،دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد ٨٦ ،٢٠٠٢ .
١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٣ .